

تطور مؤشرات السياسة النقدية في ظل الأوضاع الراهنة والتدابير المتخذة من طرف السلطة النقدية*

The evolution of monetary policy indicators under current circumstances and measures taken by the monetary authority.

تكارلي صوفية نبيلة، أستاذة محاضر ، جامعة الجزائر3، الجزائر

تاريخ الاستلام: 2021/07/27؛ تاريخ القبول: 2021/08/11

مستخلص:

إن جائحة كوفيد-19 والانهيار في أسعار النفط المتزامن مع بيئة الاقتصاد الكلي الضعيفة في الجزائر ، قد أدى بالسلطات إلى مواجهة أزمة متعددة الأوجه. في حين أن التبني السريع لتدابير الوقاية ساعد في إبطاء الوباء ، إلا أنها أعاقَت النشاط بشدة. الشيء الذي أدى إلى الانخفاض الحاد في الأسعار والطلب على الهيدروكربونات في جميع أنحاء العالم، مما أدى إلى انخفاض سعر البترول ومن ثم، تجد الحكومة الجزائرية نفسها في أحد التحديات الرئيسية لتدارك هذه الأزمة والحفاظ على صمود واستدامة قطاعها المصرفي ، مما دفع السلطات النقدية إلى اتخاذ سلسلة من التدابير والإصلاحات المواتية.

الكلمات المفتاحية: سياسة نقدية؛ بنوك؛ سلطة نقدية؛ كوفيد؛ إصدار نقدي؛ مصيدة السيولة؛ صيرفة إسلامية.

تصنيف JEL: H62 ; E31 ; E01 ; E58

Abstract:

The COVID-19 pandemic and the collapse in oil prices, combined with the weak macroeconomic environment in Algeria, has led the authorities to confront a multifaceted crisis. While the rapid adoption of containment measures has helped slow the epidemic, it has also severely hampered activity, the thing that led to a sharp drop in prices and demand for hydrocarbons all over the world, which led to a drop in the price of petroleum. Hence, the Algerian government finds itself in one of the main challenges to remedy this crisis and maintain the resilience and

* تكارلي صوفية نبيلة: takarli.sofianabila@univ-alger3.dz

sustainability of its banking sector, which prompted the monetary authorities to take a series of favorable measures and reforms.

Keywords: monetary policy; bank; monetary authority; covid; cash issue; liquidity trap; Islamic banking.

Jel Classification Codes : E58 ; E01 ; E31; H62

مقدمة

للتكيف مع تدهور أسعار النفط منذ عام 2014، اكتفت الجزائر في بادئ الأمر بالاعتماد على سياسة سعر الصرف، ثم بشكل أساسي على تطهير المالية العامة، حيث شرعت السلطات في العديد من الإصلاحات الهيكلية وبدأت في وضع خطة طويلة الأجل لإصلاح نموذج النمو في البلاد. ومن جهته عمل البنك المركزي على تحديث إطار السياسة النقدية.

ومع استنفاد مدخرات الميزانية، لجأت السلطات في 2017 (منذ نفاذ رصيد صندوق ضبط الإيرادات) إلى التمويل النقدي حيث لم تكن هناك رغبة في اللجوء إلى الاقتراض الخارجي. ولتقليل العجز التجاري وتشجيع استبدال الواردات بالمنتجات المحلية، قامت الجزائر بتشديد الحواجز على الاستيراد.

إلا أنه ورغم تباطؤ النمو وارتفاع البطالة وصعوبات التمويل بسبب تقلص مدخرات الخزينة، غير أن السلطات لجأت في عام 2018، إلى اتخاذ قرار زيادة إنفاقها وذلك لإعادة إحياء النشاط، قبل تنفيذ دمج صهارم للمالية العامة ابتداء من عام 2019.

ومنذ أواخر 2019، شهد العالم، بسبب الأزمة الصحية العالمية الحالية (كوفيد 19)، اضطرابات اقتصادية عديدة تتسم بالعزلة الاجتماعية والتجارية، وذلك نتيجة التدابير الوقائية المتخذة لمنع انتشار وباء كورونا.

إذ يعتبر البنك العالمي أن هذه الأزمة قد أغرقت العالم في أسوأ ركود له منذ الحرب العالمية الثانية، وقد أدت هذه الأزمة إلى تفاقم العديد من المشاكل في الجزائر بالإضافة إلى ما كان عليه الوضع قبل أزمة كورونا من تداعيات أزمة النفط، على غرار العديد من دول العالم، والتي نذكر من أهمها: الانخفاض الرهيب في العائدات النفطية والذي يقابله ارتفاع في النفقات العامة، وهذا نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، بحيث انتقلت أسعار نفط براند الصحراء

من 50.9 دولار/البرميل في فيفري 2020 إلى 17.9 دولار/البرميل في مارس 2020، وارتفعت معدلات البطالة إلى 14.1 % في 2020 مع انخفاض محسوس في مستوى الصادرات.

إن القطاع المصرفي، بدوره لم يسلم من تداعيات الوباء، بحيث شهد تقلبات سلبية من أهمها التدهور الحاد في مستويات السيولة النقدية رغم السياسة المتبعة من طرف السلطة النقدية آنذاك، والتي انخفضت من 100.8 مليار دج في أواخر سنة 2019 إلى 464.8 مليار في سبتمبر 2020.

في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تفرضها الأزمة الصحية الحالية وبالإضافة إلى ضعف النظام النقدي والمالي الجزائري الذي كان عليه قبل الأزمة الصحية الراهنة، تجد الحكومة الجزائرية نفسها في أحد التحديات الرئيسية لتدارك هذه الأزمة والحفاظ على صمود واستدامة قطاعها المصرفي، مما دفعها إلى اتخاذ سلسلة من التدابير والإصلاحات اللازمة.

انطلاقاً مما سبق، سوف نحاول معالجة هذا الموضوع من خلال فهم:

- ماهية السياسة النقدية وخاصة غير التقليدية.
- مدى تأثير إصدار النقود على الاقتصاد.
- ماهي الإجراءات المتبعة لحصر الآثار السلبية المحتملة للسياسة النقدية التوسعية في ظل تداعيات الأزمة؟
- ماهي أهم التدابير المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية لتأمين استمرار واستقرار القطاع البنكي في ظل أزمة فيروس "كوفيد 19"؟

1- أولاً: ماهية السياسة النقدية غير التقليدية:

لفهم السياسة النقدية غير التقليدية سيكون من الضروري أولاً فهم ماهي السياسة النقدية التقليدية.

إن السياسة النقدية هي سياسة ظرفية تهتم بتنظيم النشاط الاقتصادي من خلال الكتلة النقدية وتكون تحت إشراف البنك المركزي (رمزي محمود، 2019، ص 16).

والسياسة النقدية التقليدية هي تلك السياسة النقدية النمطية وذلك عندما يتبع البنك المركزي، وهو الهيئة التنظيمية، السياسة النقدية التي ظهرت وفرضت نفسها مع مرور الزمن، التي تؤثر على أسعار الفائدة الرئيسية لأنه يزيد من أسعار الفائدة لمواجهة التضخم والعكس بالعكس، مع كمية النقود المتداولة أي خفض من كمية النقود في حالة التضخم، والمزيد من كمية النقود في حالة إنعاش الاقتصاد. هذه الأفكار تأتي في معظمها من علماء النقد ديفيد هيوم وجون هيكس وفريدمان لأكثرهم شهرة.

1.1. نشأة السياسات غير التقليدية:

ولكن كيف تم الانتقال إلى ما يسمى السياسة غير التقليدية؟ ومن أين يأتي التغيير؟ هناك إجماع على أن هذا يأتي من اليابان في التسعينيات، ففي تلك السنوات كانت اليابان عالقة في حالة الركود وأن أسعار الفائدة في بنك اليابان قد بلغت الحد الأدنى: 0٪. وأنداك أصبحت سياسة نقدية تعمل بمبدأ معاكس: حيث إذا كان يتعين خفض عرض النقود المتداول لخفض مستوى التضخم، فأصبح يتوقع أن يعمل المبدأ المعاكس. إذ أن إنشاء الكثير من النقود، سوف يقوم بعكس المعادلة ورفع مستوى التضخم ثم يبدأ الاقتصاد في النشاط من جديد (رمزي محمود، 2019، ص 8). ولكن في أرض الواقع، لم يكن الأمر بهذه السهولة حيث تطلب الخروج من أزمة الركود في اليابان، ما يقارب 25 عامًا لبلوغ هذه الأهداف.

أكبر مشكلة في السياسات النقدية غير التقليدية هي أنه بمجرد تفعيلها يصعب التنبؤ والتحكم في سلوك المستهلك وكذا المؤسسات، ويصعب الخروج منها. وسرعان ما ينقلب الوضع إلى، ما سماه جون ماينار كينيز، "مصيصة السيولة"¹ (الشيء الذي حصل في أوروبا، واليابان، والولايات المتحدة ...) يقول بول كروغمان إن العقد المفقود من النمو الياباني (التسعينيات) هو مجرد مثال على مصيصة السيولة.

وفقًا لكينيز وخلفائه، إذا قمنا بتخفيض الكثير من الأسعار ومنحنا أموالاً أكثر من اللازم، فلن يؤثر ذلك على الوضع الاقتصادي. حيث أن البنوك والأشخاص الذين يستفيدون من السياسة النقدية غير التقليدية تصبح لديهم أموال كثيرة رخيصة لدرجة تجعلهم يتوقفون عن الاستثمار، وهو ما لا يعيد إحياء الاقتصاد.

¹ تحدث مصيصة السيولة عندما يخزن الناس النقود لأنهم يتوقعون حدثاً سلبياً مثل الانكماش أو الطلب الكلي غير الكافي أو الحرب. وفقاً للنظرية السائدة، من بين خصائص فخ السيولة التغييرات في المعروض النقدي التي لا تترجم إلى تغييرات في مستوى السعر (بول كروغمان 1998)

2.1. تعريف التمويل غير التقليدي في الجزائر:

التمويل غير التقليدي هو التمويل الذي سيتم مباشرة بين بنك الجزائر والخزينة من خلال القروض والسلف والديون. على عكس FRR (صندوق ضبط الموارد) الذي هو مدخرات مسؤولة عن تعويض عجز الخزنة تجاه بنك الجزائر.

3.1. الأدوات غير التقليدية:

بصفة عامة، يتم استخدام الأدوات غير التقليدية من قبل البنوك خلال الأزمات المالية: التيسير الكمي: إصدار النقود لشراء أوراق الدين العام في الأسواق المالية؛ التسهيل الائتماني أو تخفيف شروط الائتمان: عندما يشتري البنك المركزي سندات الدين الخاصة (قروض الرهن العقاري، وسندات الشركات، وما إلى ذلك)؛ التوجيهات الآجلة: هذا هو الإجراء الذي يقوم به البنك المركزي للإعلان المسبق عن سياسته النقدية المستقبلية من أجل زيادة تأثير سياسته على توقعات السوق. أسعار الفائدة السلبية: يطبق البنك المركزي سعر فائدة سلبي على ودائع البنوك التجارية لدى البنك المركزي، ويشكل فعليًا ضربة على الاحتياطيات الزائدة للبنوك، مما يشجعهم على عدم وضع هذه الأموال لدى البنك المركزي ولكن لاستثماره بشكل أكثر ربحية. النقود المروحية أو إنشاء نقود دائمة: عندما يضخ البنك المركزي الأموال مباشرة في الاقتصاد، دون أصول مقابل الميزانية العمومية (أو ما يسمى الأصول الوهمية مثل الديون الدائمة). ووفقًا للمقترحات، يمكن توزيع الإصدار النقدي على المواطنين مباشرة، أو نقله إلى حساب الحكومة.

2. ثانيا: أثر الإصدار النقدي على الاقتصاد في الجزائر

إن معدل الضغط التضخمي في الجزائر غير مستقر من سنة إلى أخرى وذلك راجع بصفة عامة إلى ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات الذي بدوره خاضع لمحددات خارجية.

الجدول رقم(01):معدل الضغط التضخمي بين 2000 و2019

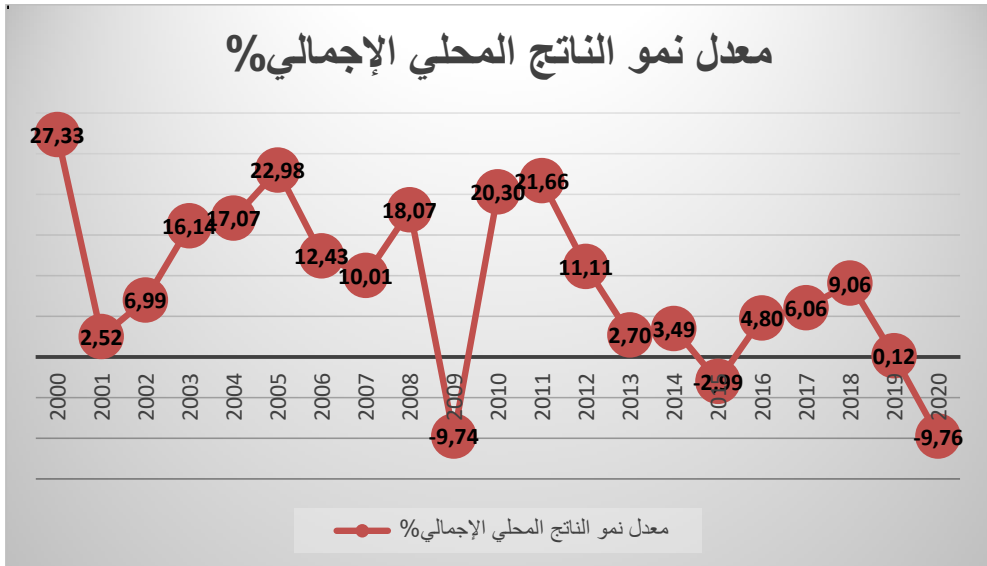
السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	الكتلة النقدية M2	نسبة نمو M2	معدل الضغط التضخمي
2000	4 123,20	27,33	1 559,91	14,13	-13,20
2001	4 227,00	2,52	2 403,07	54,05	51,53
2002	4 522,60	6,99	2 836,87	18,05	11,06
2003	5 252,50	16,14	3 299,46	16,31	0,17
2004	6 149,10	17,07	3 644,29	10,45	-6,62
2005	7 562,00	22,98	4 070,44	11,69	-11,28
2006	8 501,90	12,43	4 870,07	19,64	7,22
2007	9 353,00	10,01	5 994,61	23,09	13,08
2008	11 043,50	18,07	6 955,97	16,04	-2,04
2009	9 968,30	-9,74	7 292,69	4,84	14,58
2010	11 991,40	20,30	8 280,74	13,55	-6,75
2011	14 588,70	21,66	9 929,19	19,91	-1,75
2012	16 209,90	11,11	11 015,13	10,94	-0,18
2013	16 647,90	2,70	11 941,51	8,41	5,71
2014	17 228,50	3,49	13 663,91	14,42	10,94
2015	16 712,60	-2,99	13 704,00	0,29	3,29
2016	17 514,50	4,80	13 816,00	0,82	-3,98
2017	18 575,80	6,06	14 974,00	8,38	2,32
2018	20 259,10	9,06	16 637,00	11,11	2,04
2019	20 284,20	0,12	16 510,70	-0,76	-0,88
2020	18 304,00	-9,76	17 682,70	7,12	16,88

المصدر: البنك الدولي، بنك الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية يتأرجح بين الزيادة والنقصان من سنة إلى أخرى. حيث سجل في سنة 2000 ارتفاعا نسبيا بلغ 27,33 % ثم انخفاض محسوس في سنة 2001 إلى 2,52 % ليرتفع مرة أخرى إلى ما يقارب 7% في

السنة المالية أي 2002. ومن ثم إلى 16,14 % ثم 17,07 % و 22,98 % لكل من السنوات 2003، 2004 و 2005 على التوالي، ليتراجع في سنة 2006 و 2007 إلى 12,43 % و 10,01 % . والبرهان مرة أخرى على عدم استقرار معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية هو ارتفاع نسبته في سنة 2008 إلى 18,07 % وانخفاضه السلبي السنة المالية مباشرة ليصل إلى -9,74 % - وليرتفع بصفة جد حادة في سنة 2010 إلى نسبة 20,30 % . وهكذا إلى أن استقرت نوعا ما نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ما بين 2013 و 2014 لتسجل قيمة 2,70 % و 3,49 % على التوالي، ثم لتتراجع إلى -2,99 % سنة 2015 و بعدها مباشرة تبدأ في الارتفاع إلى أن تصل إلى نسبة 6,06 % في 2017 و 9,06 % في 2018 لتصل إلى 0,12 % في 2019 مع سقوط حر في 2020 ليصل إلى -9,76 % (Bulletin statistique trimestriel BA 2020, P26)

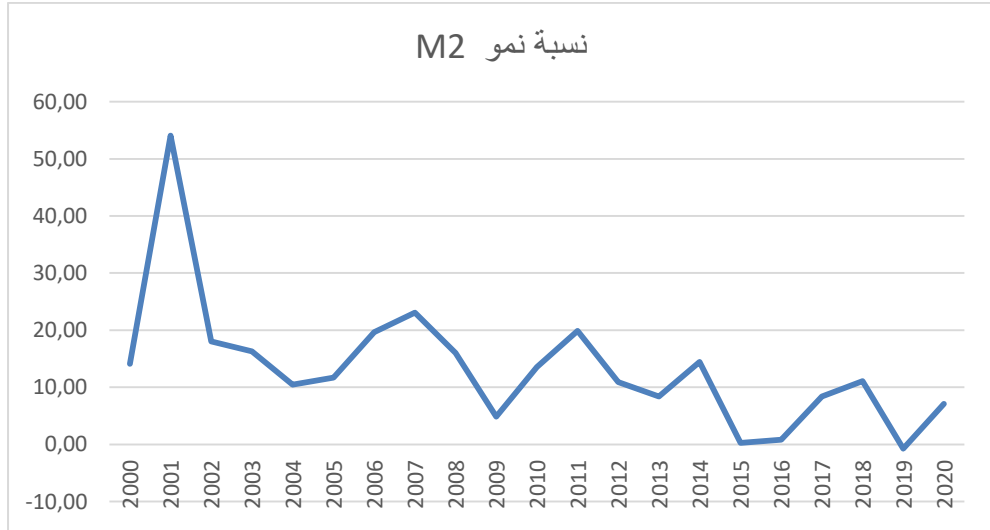
الشكل رقم(01): معدل نمو الناتج المحلي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

وبالمثل نجد نفس التراجع بين الانخفاض والارتفاع في نسبة نمو الكتلة النقدية (M2) حيث بلغت نسبة 54,05% في 2001 لتتخفض عموما وتدرجيا إلى مستويات صفرية حيث نلاحظ نوع من الاستقرار ما بين 2015 و 2016 بمعدلات 0,29 و 0,82 % ثم إعادة الاتجاه نحو الارتفاع 8,38 % في 2017 و 11,11% في 2018 وهذا راجع للإصدار النقدي في إطار السياسة النقدية غير التقليدية. وفي 2019 انخفضت إلى -0,76 % حيث كان هناك تجميد لإصدار النقود و في 2020 سجل نمو موجب بـ 7,12 % (Communiqué de presse BA 2021, P1)

الشكل رقم(02): نسبة نمو الكتلة النقدية M2



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر

3. ثالثاً: العوامل الأساسية التي أدت إلى كبح التضخم المتوقع من جراء التمويل غير التقليدي:

1.3. التمويل غير التقليدي عبارة عن خيار خاضع للرقابة:

في نهاية عام 2017، أعلنت الحكومة أن الخزينة ستعوض تجفيف صندوق الاستقرار عن طريق التمويل المباشر من البنك المركزي لتغطية ميزانية بنسبة 25٪. وبالتالي فإن المبلغ الذي أتاحه البنك المركزي لحساب الخزينة كان هائلاً. ما يعادل 19٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، لم تحدث الصدمة التضخمية التي يخشى الكثير منها. خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2018، بلغ متوسط التضخم 4.4٪ فقط مقارنة بـ 6.4٪ في عام 2016 و 5.6٪ في عام 2017. وقد تباطأ التضخم غير الغذائي الأكثر أهمية بشكل ملحوظ منذ ذلك الحين. وصلت الذروة في نهاية عام 2016 - بداية عام 2017. إذا كانت المحافظة على الإعانات بعد بعض الانخفاضات في 2016/2017 (تمثل الأسعار المدارة 26٪ من سلة الاستهلاك) واستقرار الدينار مقابل اليورو والدولار الأمريكي جعل من الممكن احتواء التضخم لا يفسر كل شيء. في النهاية، عمل جزء كبير من التمويل غير التقليدي على استقرار الوضع المالي للمؤسسات العامة، ولا سيما تلك الموجودة في

قطاع الطاقة (سوناطراك ، سونلغاز) ، التي تم تعقيم تدفقاتها من قبل البنك المركزي. بالإضافة إلى ذلك، أثبتت السياسة المالية أنها أكثر حذرا مما كان متوقعا.

قررت السلطات العامة، في نهاية عام 2017، اللجوء إلى التمويل المباشر للخزينة من قبل البنك المركزي من أجل استقرار وضع الاقتصاد الكلي الذي تدهور بشكل خطير. وبالتالي، فإن ضخ الأموال مكن من تجديد السيولة المصرفية من خلال سداد المستحقات من المؤسسات العامة. في غياب أي حافز مالي حقيقي وبفضل توجيه نشاط من قبل البنك المركزي، ظل التضخم محتويا.

2.3. ميزانية للاستقرار أكثر من كونها للتوسع:

و وفقاً لبعض التقديرات، كان عجز الميزانية أقل بمرتين من المبلغ المكتوب في قانون المالية لعام 2018. مع وجود خام برند الذي بلغ 72 دولاراً أمريكياً للبرميل في المتوسط، مقابل افتراض الميزانية 50 دولاراً، استفادت الدولة بالفعل من عائدات إضافية كبيرة من الهيدروكربونات. بالإضافة إلى ذلك، ظلت أرباح الأسهم التي يدفعها البنك المركزي للخزينة مرتفعة للغاية، حيث وصلت للمرة الأولى إلى 1000 مليار دينار جزائري (حوالي 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وتتوافق هذه الأخيرة مع مكاسب الصرف التي حققتها السلطة النقدية منذ عام 2016 بعد الانخفاض الحاد للدينار مقابل الدولار الأمريكي الذي حدث بين منتصف عام 2014 ونهاية عام 2015. إذا يمكن طرح التساؤل عن استدامة هذه الموارد، ومساهمتها في الميزانية كبيرة حالياً (ربع الإيرادات غير الضريبية منذ عام 2017).

ومع ذلك، هناك أيضاً مؤشرات عديدة تدل على أن الضغط على الإنفاق كان أقل. وقد استندت الزيادة الكلية في الميزانية إلى الإنفاق الرأسمالي (+ 76٪)، وخاصة "العمليات الرأسمالية" بسبب تخصيص خاص للصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي (CNAS) لسداد خسائر صندوق التقاعد الوطني (CNR) وتسوية المتأخرات المتراكمة في عام 2017. كما كان من المتوقع أن يزيد الاستثمار العام (+ 35٪). لكن الانخفاض في واردات السلع الرأسمالية الصناعية بنسبة 10٪ في الأشهر التسعة الأولى من العام يشير إلى توقفها مرة أخرى. علاوة على ذلك، فإن الإنفاق الجاري، على الرغم من ارتفاعه، يخضع للسيطرة بشكل عام، مما يقودنا إلى استنتاج أن السلطات كانت ستسعى قبل كل شيء إلى استقرار الوضع المالي الذي تدهور بشكل خطير في عام 2017، وليس لدعم الطلب الداخلي بقوة. وبعبارة أخرى، لا يمكننا أن نصف السياسة المالية على أنها توسعية.

3.3. يقظة البنك المركزي:

لقد تتبع البنك المركزي تدفق السيولة في القطاع المصرفي، حيث تعافى إجمالي استرداد السيولة والودائع تحت الطلب من البنوك إلى البنك المركزي، والتي وصلت إلى نقطة منخفضة عند 500 مليار دينار جزائري في أكتوبر 2017 مقابل ما يقرب من 3000 مليار دينار جزائري في منتصف عام 2014، منذ ذلك الحين إلى 1500 مليار دينار جزائري في 2018 نتيجة سداد ديون الدولة اتجاه المؤسسات العامة (حوالي 40٪ من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي).

ومن أجل ضمان استقرار الأسعار، قام البنك المركزي في الوقت نفسه بإدارة السيولة بين البنوك بنشاط باستخدام ثلاث أدوات. اعتباراً من شهر جانفي 2018، استؤنفت عمليات استرداد السيولة في شكل تسهيلات إيداع قصيرة الأجل. كما تم رفع نسبة متطلبات الاحتياطي إلى 10٪ ثم إلى 12٪. كان 4 ٪ في أوت 2017 في ذروة التوترات على السيولة المحلية. وأخيراً، قام البنك المركزي بجمع جزء من السيولة الزائدة من شركة النفط والغاز الوطنية سوناطراك، والتي استخدمت وفقاً لاحتياجاتها الاستثمارية.

وبذلك، نجح أنداك، البنك المركزي، في ربط سعر الفائدة بين البنوك بالسعر الرئيسي. لطالما كانت قنوات نقل السياسة النقدية ضعيفة بسبب وفرة السيولة في القطاع المصرفي. لكن إطلاق عمليات السوق المفتوحة في أوائل عام 2017 جعل من الممكن إدخال سعر قياسي يبلغ 3.5٪، والذي يتحكم من خلاله البنك المركزي باحتياجات البنوك. بالإضافة إلى ذلك، فإن تخفيف قيود السيولة للبنوك جعل من الممكن الحفاظ على نشاط الإقراض عند مستوى مستدام إلى حد ما (+ 12.5٪ في نهاية سبتمبر 2018) دون توليد التضخم.

على الرغم من احتواء الضغوط التضخمية حتى الآن، فإن الإستراتيجية المتبعة لا تخلو من المخاطر. من خلال اختيار التمويل غير التقليدي لعجز الميزانية، أعطت السلطات نفسها الوقت، خمس سنوات بالضبط، لتعديل النموذج الاقتصادي الجزائري للوضع النفطي الجديد. ولكن في الوقت الحالي ومع تداعيات أزمة كورونا، يسود الجمود ويتم الحفاظ على نظام الدعم ولا يتم التخطيط لضريبة جديدة.

لذا، فإن الجزائر تواجه خطر تعديل الاقتصاد الكلي الصعب على المدى المتوسط، سواء عن طريق سعر الصرف أو عن طريق ضغط الواردات. بالنظر إلى النسيج الصناعي الضعيف، سيكون للخيارين آثار شديدة على التضخم. وبالرغم من أن بعض البيانات تظهر وعياً حقيقياً للسلطات وهذا يعتبر جانب إيجابي. لكن المالية العامة لا تزال تحت الضغط.

مع "المركز المالي الميث" الذي قدره أوندك صندوق النقد الدولي بـ 109 دولارات للبرميل في عام 2020، لم تعد حالة المالية العامة مطمئنة. ولكن مع أزمة كورونا غير المتوقعة، تغيرت الأوضاع إلى الأسوأ حيث بلغ سعر النفط الخام الجزائري السنوي من 64.20 دولارًا للبرميل في 2019 إلى 41.27 دولارًا سنة 2020.

حيث خططت السلطات انخفاضًا بنسبة 9٪ في الإنفاق مبني أساسًا وحصرًا على نفقات التجهيز (-20٪). من ناحية أخرى، ستظل الرسوم الحالية مستقرة (-1.2٪)، مما يثير العديد من المشاكل.

من خلال حصر الإصلاح المالي على الاستثمار العام كليًا، فإن ذلك سوف يضاعف تأثير الركود على الاقتصاد بعشرة مرات. بالإضافة إلى ذلك، سيظل عجز الموازنة مرتفعًا بنسبة 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بسبب الانخفاض المتوقع في عائدات النفط. ومن جراء ذلك فإن مشكلة تغطيتها ستظهر بسرعة، بينما أعلنت السلطات أنها لم تعد تلجأ إلى "التمويل غير التقليدي" الذي تم وضعه في نهاية عام 2017 (ولكن كان هذا الإعلان قبل ظهور أزمة فيروس كورونا والانخفاض التاريخي لأسعار البترول). ومن جهة أخرى، من بين 55 مليار دولار أمريكي المصدرة من طرف البنك المركزي في إطار السياسة النقدية غير التقليدية لم يتم استعمال كل المبلغ من قبل الخزينة، حيث أقل من النصف تم بالفعل ضخه في الاقتصاد. من بين 26 مليار دولار أمريكي المتبقية، لدى الخزينة حسابات مستحقة الدفع تبلغ 8 مليار دولار، أي مرتين أقل من عجز الميزانية الذي كان متوقع لعام 2020.

ومنه من المتوقع استمرار نمو الدين العام بسرعة ويمكن أن يتجاوز 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 مقابل 7٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014. وذلك يذكرنا بضرورة إصلاح النموذج الاقتصادي الجزائري.

4- رابعا: أهم التدابير المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية لتأمين استمرار واستقرار

القطاع البنكي في ظل أزمة فيروس "كوفيد 19"

1.4. تطور الوضعية النقدية لسنة 2020 في ظل أزمة فيروس كورونا :

سنحاول أن نبين أثر تفشي جائحة كورونا منذ سنة 2020 على الوضعية النقدية في الجزائر، وذلك:

1.1.4. من حيث السيولة النقدية:

شهدت السيولة النقدية الإجمالية انخفاض محسوس طيلة التسع الأشهر الأخيرة لسنة 2020، أين سجلت 461.8 مليار دج شهر سبتمبر لسنة 2020 مقابل 1100.8 مليار دج نهاية سنة 2019. (communiqué de presse BA 2021, P2)

سمحت بعض تدابير السياسة النقدية، الاستعجالية والاستثنائية، المتخذة من طرف بنك الجزائر لمواجهة الانخفاض الذي سجلته الكتلة النقدية منذ بداية الوباء إلى ارتفاعها، لتصل إلى 632.3 مليار دج نهاية سنة 2020.

أما بالنسبة لمعدل السيولة النقدية الإجمالية فقد بلغ نسبة 94.03 % في شهر سبتمبر من سنة 2020 (communiqué de presse BA 2021, P2)، والذي يعتبر أعلى من المعدل المطلوب من خلال تعليمات بنك الجزائر رقم 05-2020 المؤرخة 06 أبريل 2020. أما معدل الملاءة للبنوك فقد بلغ 18 %، وهو معدل أكبر من الحد الأدنى المطلوب 9.5 %.

2.1.4. من حيث القروض الموجهة للاقتصاد:

ارتفعت القروض الموجهة للاقتصاد المقدمة من طرف البنوك من 857.8 مليار دج سنة 2019 إلى 1188.6 مليار دج سنة 2020 (أي تطور موجب بنسبة 3.05 %)، إلا أن نسبة الزيادة لسنة 2020 تعتبر منخفضة مقارنة بنسبة الزيادة لسنة 2019 (8.84 %). (Bulletin statistique trimestriel BA 2020 P12)

الجدول رقم (02): القروض الموجهة للمؤسسات العمومية، المؤسسات الخاصة وللأفراد

لسنة 2020

القروض الموجهة	نسبة التطور بالنسبة لسنة 2019	النسبة من مجموع القروض الموجهة للاقتصاد لسنة 2019
القروض الموجهة للمؤسسات العمومية	(+ 2.57 %)	51.67 %
القروض الموجهة للمؤسسات الخاصة	(+ 3.45 %)	48.32 %
القروض الموجهة للأفراد	(+ 4.15 %)	8.20 %

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مراجع الدراسة

3.1.4. من حيث الودائع:

عرفت الودائع تحت الطلب انخفاض سنة 2020 بنسبة 3.22 % مقارنة بسنة 2019، بحيث انخفضت الودائع تحت الطلب لدى البنوك من 4 351.2 مليار دج نهاية سنة 2019 إلى 4 مليار دج في نهاية 2020. وذلك عكس الودائع لأجل التي سجلت ارتفاع سنة 2020 بنسبة 3.98 % (Bulletin statistique trimestriel BA 2020 P14).

الجدول رقم (03) : نسبة تطور الودائع تحت الطلب ولأجل حسب القطاع لسنة 2020

الودائع	نسبة التطور
الودائع تحت الطلب للقطاع العام	(-17.8%)
الودائع تحت الطلب للمؤسسات الخاصة	(-10.62%)
الودائع تحت الطلب	(-9.01%)
الودائع لأجل للقطاع العام	(-7.82%)
الودائع لأجل للمؤسسات الخاصة	(30.53%)
الودائع لأجل	(2.70%)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مراجع الدراسة

2.4. التدابير المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية لتأمين استمرار واستقرار القطاع

البنكي في ظل أزمة فيروس كورونا كوفيد 19

في إطار أزمة فيروس كورونا كوفيد 19، قامت الحكومة الجزائرية باتخاذ مجموعة من التدابير، ذات طابع نقدي واحترازي، لحماية النظام المصرفي من التبعيات السلبية لهذه الأزمة، والتي تتمثل في ما يلي:

1.2.4. تطوير وعصرنة المنتجات والخدمات البنكية

بعد الانخفاض الرهيب لعائدات البترول بسبب أزمة كورونا، والذي أظهر وأوضح أكثر عيوب وضعف الاقتصاد الجزائري ومدى ارتباطه بأسعار البترول، كان يجب على السلطات تكثيف جهودها للبحث وتطوير وتنويع مصادرها المالية خارج قطاع المحروقات للتخفيف من حدة تداعيات أزمة كورونا وغيرها من الأزمات حاليا ومستقبلا، وذلك لإنقاذ الإنتاج، العمالة ومداخيل الأسر على الأقل.

2.2.4. إطلاق منتجات الصيرفة الإسلامية

قررت الحكومة الجزائرية ببعث وتطوير نشاط الصيرفة الإسلامية التي تسمح بعرض منتجات وخدمات مصرفية جديدة مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية، تحسين استقرار القطاع المالي، إدماج المستبعدين حاليًا لأسباب ثقافية أو دينية في السوق المالي المنظم، المساهمة في امتصاص الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية وتخفيض نسبه البطالة. بالإضافة، تسمح بخلق آليات جديدة لتمويل الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز.

حيث حدد بنك الجزائر المنتجات التي تدخل في نطاق الصيرفة الإسلامية والشروط والخصائص التقنية لتطبيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية توافقًا مع قواعد الشريعة الإسلامية (تعليمات بنك الجزائر رقم 03-2020)

تخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، المنتجات التالية: المربحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الإستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار (نظام بنك الجزائر رقم 02-20 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق 15 مارس 2020، المادة 4).

3.2.4. دعم وتطوير المؤسسات الناشئة (Start-Up)

ظهر مصطلح «*Start Up*» أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في عشرينيات القرن العشرين، وهي ظاهرة التي شهدت انفجار الاستثمارات من طرف المؤسسات الصغيرة في مجال الارسل اللاسلكي.

المؤسسات الناشئة هي هيكل تجاري ينظمه أشخاص يسعون إلى تصميم منتج أو خدمة جديدة من أجل طرحها في السوق مع البحث عن نمو سريع وهم.

يجب أن تتوفر مجموعة من الصفات لنقول عن المؤسسة أنها مؤسسة ناشئة، والتي هي:

- أن تكون مؤسسة صغيرة لا يتعدى عمرها 08 سنوات؛
- أن يكون الهدف من إنشاء هذه المؤسسة هو النمو لتصبح على الأقل مؤسسة متوسطة وليس الحفاظ على حجمها الحالي؛
- أن تقدم هذه المؤسسة المنشأة منتج أو خدمة مبتكرة بها مواصفات جديدة تلي رغبات جديدة للزبون، بحيث يكون هذا العرض الجديد يسمع بمواجهة المنافسة في السوق؛
- أن يكون المشروع ذو عائد مرتفع ومخاطرة عالية.

بعد بداية الأزمة الصحية التي شهدتها العالم منذ السداسي الثاني لسنة 2020، سارعت الحكومة الجزائرية بتفعيل الآلية الجديدة التي تعتمد على الاستثمار في رؤوس الأموال وليس على ميكانيزمات التمويل التقليدي، لتوفير الدعم المناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة التي تعد إحدى القطاعات الاقتصادية الهامة التي يمكن ان تساهم من خلالها في زيادة الإنتاج والتشغيل والابتكار وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، والتي تتمثل في "صندوق تمويل المؤسسات الناشئة".

تشارك خمس بنوك عمومية جزائرية في صندوق تمويل المؤسسات الناشئة، والتي تعمل على تعزيز القدرات الوطنية في مجال عملية الابتكار، وذلك من أجل دعم وتحفيز إنشاء المؤسسات وإزاحة كل ما يعيق عملية الابتكار ومرافقتها حتى بلوغها النمو المستهدف.

4.2.4. طرح مجموعة متنوعة من الخدمات الرقمية ووسائل الدفع الالكتروني

بعد التعطل الاقتصادي الناتج عن العزلة الاجتماعية والتجارية التي تسبب فيها تفشي الوباء، جعل البنوك الجزائرية تسارع أكثر نحو العصرنة، وذلك بتوفير مجموعة متنوعة من الخدمات الرقمية ووسائل الدفع الالكتروني التي تعتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، سواء تعلق الأمر بالسحب أو بالدفع أو الائتمان أو التحويل، لتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق مزايا لكل من العملاء والمصارف من أي مكان إمكانية الحصول عليها بسرعة ومتاحة على مدار الأربع والعشرين ساعة وأين ما كان العميل. والتي نذكر من أهمها:

- الموزع الآلي للأوراق (DAB): الذي يسمح لكل حائز على بطاقة السحب الالكترونية بسحب مبلغ من المال، بدون اللجوء إلى مقر وكالة البنك؛
- الشبكات الأتوماتيكية للأوراق (GAB): يقدم نفس الخدمات التي يقدمها الموزع الآلي للأوراق بالإضافة إلى خدمات أخرى كمعرفة الرصيد وتحويل الأموال؛
- جهاز الدفع الالكتروني TPE: يجب وضع تحت تصرف المستهلك وسائل الدفع الإلكتروني، قصد السماح له بناء على طلبه، بتسديد مبلغ مشترياته عبر حسابه البنكي (قانون المالية لسنة 2020 المادة 11) ؛
- البطاقات البنكية الالكترونية (CIB): تسمح هذه البطاقات بسحب، تلقي وتحويل الأموال عن بعد دون التنقل إلى الوكالات البنكية، وذلك عن طريق الانترنت أو أجهزة الدفع الالكتروني؛
- الخدمة البنكية الالكترونية e-banking: تمنح هذه الخدمة العديد من المزايا منها: متابعة التعاملات البنكية عن بعد كالاطلاع على الحساب وتفصيل حول الرصيد، إصدار

تحويلات للغير، طلب رصيد وطلب دفتر الشيك وغيرها، وذلك دون تحمل عناء التنقل إلى الوكالات البنكية؛

- خدمة الدفع الإلكتروني e-paiement: تتيح هذه الخدمة للزبائن إمكانية تسديد الفواتير والخدمات عن طريق الانترنت في أي وقت وعن بعد.

3.4. تخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية

الهدف من التعديلات التي قام بها بنك الجزائر للتخفيف من بعض الأحكام الاحترازية المطبقة هو تمكين البنوك والمؤسسات المالية من مساعدة ومرافقة المؤسسات المتعثرة ماليا بسبب تبعات جائحة كورونا، وذلك للحفاظ على نشاطها، إنتاجها وتفاذي مشكل البطالة. من أهم التعديلات التي قام بها بنك الجزائر نذكر:

❖ ابتداء من 01 مارس 2020 إلى غاية 30 سبتمبر 2020:

- تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة المحدد بأحكام المادة 03 من نظام بنك الجزائر رقم 2011/04 المؤرخ في 24 ماي 2011 والمتضمن تعريف، قياس، تسيير ورقابة مخاطر السيولة إلى نسبة 60% (تعليمية بنك الجزائر رقم 05-2020، المادة 2) بعد ما كان 100%؛

- إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان المحدد بأحكام المادة 04 من نظام بنك الجزائر رقم 2014/01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتعلق بمعاملات الملاء المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية (تعليمية بنك الجزائر رقم 05-2020، المادة 3) ؛

- يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تؤجل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض زبائنها المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي جائحة كورونا (تعليمية بنك الجزائر رقم 05-2020، المادة 4) ؛

- يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تمنح قروض جديدة للزبائن المستفيدين من إجراءات التأجيل وإعادة الجدولة (تعليمية بنك الجزائر رقم 05-2020، المادة 5).

❖ ابتداء من 15 فيفري 2021:

- تخفيض معدل الاحتياطات الإجبارية المحدد بأحكام المادة 03 من التعليمية رقم 2004/02 المؤرخة في 13 ماي 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية إلى 2% (تعليمية بنك الجزائر، رقم 02-2021، المادة 3) بعد ما كان 6.5%.

❖ حسب المرسوم التنفيذي رقم 20-239 المؤرخ في 31 أوت 2020، الذي يحدد كيفيات استمرار الخزينة العمومية في التكفل، بصفة استثنائية، بتخفيض نسبة الفائدة على القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية لفائدة المؤسسات والخواص الذين يواجهون صعوبات بسبب وباء فيروس كورونا

يستمر تكفل الخزينة العمومية بتخفيض نسبة الفائدة على القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية والتي تمت إعادة جدولتها أو أجل تسديد أقساطها لفائدة المؤسسات والخواص الذين يواجهون صعوبات بسبب فيروس كوفيد 19.

تسري أحكام هذا المرسوم على:

- الأقساط المستحقة ابتداء من أول مارس سنة 2020، بما في ذلك الأقساط المرتبطة بالقروض التي ستتجاوز آجالها التعاقدية نتيجة إعادة الجدولة و/أو تأجيل الأقساط؛
- القروض التي سبقت إعادة جدولتها والتي لم يتم الوفاء بأقساطها المستحقة بتاريخ أول مارس سنة 2020 وما بعدها.

تسري أحكام هذا المرسوم لفائدة:

- المؤسسات لتمويل المشاريع الاستثمارية؛
- المرقين العقاريين المساهمين في إنجاز برامج عمومية للسكن؛
- الخواص لاقتناء سكن جماعي وبناء سكن ريفي وكذا سكن فردي ينجز في شكل مجمع في مناطق محددة بولايات الجنوب والهضاب العليا؛
- الشباب ذوي المشاريع؛
- المستفيدين من القرض المصغر؛
- البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين وخمسين سنة؛
- الفلاحين ومربي المواشي وصغار المستثمرين؛
- المستفيدين من القروض الفلاحية والصناعة الغذائية القصيرة المتوسطة والطويلة الأجل، بما فيها القروض الموجهة للعتاد الفلاحي الذي تم اقتناؤه في إطار عقد القرض الإيجاري؛
- المستفيدين من قروض الحملة وقروض الاستغلال والاستثمار الواجب منحها لأنشطة الصيد البحري وتربية المائيات.

الخلاصة:

تطرقنا من خلال هذه الدراسة إلى تحليل الوضع المالي للجزائر من منظور السياسة النقدية حيث عرفت مؤشرات السياسة النقدية في ظل الأوضاع الراهنة بالنسبة للجزائر و العديد من دول العالم تذبذبات راجعة إلى أزميتين متتاليتين. الأولى أزمة نفطية و الثانية أزمة صحية وبائية عالمية جعلت أوضاع الجزائر المالية تتدهور من السيئ إلى الأسوأ.

إن الجزائر تعاني من عجز تراكمي في الموازنة بلغ 14000 مليون دينار جزائري من 2014 إلى 2020. استخدمت تمويلاً غير تقليدي اعتباراً من أكتوبر 2017 بمبلغ إجمالي قدره 6500 مليار دينار جزائري. بعد استنفاد 7500 مليار من صندوق ضبط الإيرادات. تشهد البلاد اليوم انخفاضاً في عائدات النفط والضرائب العادية دون أن تكون قادرة، في ضوء السياق الاقتصادي والاجتماعي خاصة في ظروف الأزمة الوبائية، على خفض ميزانية التشغيل.

لقد خفضت بالفعل ميزانية المعدات بما يتعارض مع متطلبات الاقتصاد. في الوقت نفسه ، لم تتمكن الحكومة من توسيع القاعدة الضريبية وإعادة دمج النشاط الاقتصادي الموازي في المحيط الرسمي.

بالإضافة إلى ما سبق، اتخذت السلطة النقدية التدابير التالية:

- تطوير وعصرنة منتجات وخدمات بنكية
- إطلاق منتجات الصيرفة الإسلامية
- دعم وتطوير المؤسسات الناشئة (Start-Up)
- طرح مجموعة متنوعة من الخدمات الرقمية ووسائل الدفع الإلكتروني
- تخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية كتخفيض معدل الاحتياطات الإجبارية، تأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولتها، تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة... إلخ

خلاصة الدراسة توجي إلى أن الجزائر في حالة تضخم مكبوت ولكن السؤال الذي يبقى مطروح، إلى متى؟

ومن هنا نلتزم ضرورة واستعجال تنويع الاقتصاد في بيئة يجب أن تحكمها أسس ومبادئ الحوكمة الرشيدة على أمل أن تساهم السياسة النقدية في ذلك.

قائمة المراجع:

- 1- -نظام بنك الجزائر، رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. الجزائر. 2020؛
- 2- -تعليمة بنك الجزائر، رقم 20-03 المؤرخة 2 أبريل 2020، تحدد المنتجات التي تدخل في نطاق الصيرفة الإسلامية وتحدد الشروط والخصائص التقنية لتطبيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية؛
- 3- -تعليمة بنك الجزائر، رقم 20-05 المؤرخة 06 أبريل 2020 ، المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية؛
- 4- -نظام بنك الجزائر، رقم 2011/04 المؤرخ في 24 ماي 2011، والمتضمن تعريف، قياس، تسيير ورقابة مخاطر السيولة
- 5- نظام بنك الجزائر، رقم 2014/01 المؤرخ في 16 فيفري 2014، المتعلق بمعاملات الملاة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية؛
- 6- -تعليمة بنك الجزائر، رقم 2021-02 المؤرخة 07 فيفري 2021، المعدلة و المتممة للتعليمة رقم 2004/02 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية؛
- 7- -المرسوم التنفيذي، رقم 20-239 المؤرخ في 31 أوت 2020، الذي يحدد كفاءات استمرار الخزينة العمومية في التكفل، بصفة استثنائية، بتخفيض نسبة الفائدة على القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية لفائدة المؤسسات والخواص الذين يواجهون صعوبات بسبب وباء فيروس كورونا.
- 8- رمزي، محمود، (2019) التيسير الكمي سياسة نقدية غير تقليدية لتنشيط الاقتصاد القومي. مصر، دار التعليم الجامعي.
- 9- Banque d'Algérie (Mars 2020). **Bulletin statistique trimestriel N49.**
- 10- Banque d'Algérie (28 février 2021). **Evaluation des situations monétaire et prudentielle, communiqué de presse.**
- 11- Banque Africaine de développement (2021). **Perspectives économique en Afrique, note sur l'Algérie.**

- 12- Banque Mondiales (automne 2020). **Algérie-note de conjoncture. Traverser la pandémie de Covid 19 : engager les réformes structurelles.**
- 13- Françoise Drumetz, Christian Pfister, Jean-Guillaume Sahuc (2015). **Politique monétaire.** (2e edition). Pays Bas. De Boeck Supérieur.
- 14- Karima BOUDEDJA et autres (2020). **l'après covid-19 : une économie ouverte et durable seule possibilité pour juguler l'impact de la pandémie.** les Cahiers du Cread. (Vol. 36, n° 03).
- 15- Nations Unies en Algérie (Juin 2020). **Analyse rapide de l'impact socio-économique du COVID19 sur l'Algérie.**
- 16- Souhil meddah (17/04/2020). <https://www.algerie-eco.com/2017/09/07/lexpert-souhil-meddah-financement-non-conventionnel-permettra-de-reequilibrer-finances-publiques/>